هل دار المنهاج (جدة) تتلاعب النصوص؟

(نسخة محدَّثة في ضوء المخطوطة الألمانية لـ «كفاية الأخيار»)

العجلة والندامة فَرَسَا رِهان؛ ومن العَجَل يأتي الزلل، ومع الزلل الخللُ الجَلَل؛ ومع الصبر الظفرُ؛ والتثبُّت ثَبَات، وللثبات وَثَبَات وأيّ وثبات.

أَرسل إليّ قبل أيام أحد أصدقائي رابط المخطوطة الألمانية لكتاب «كفاية الأخيار» للإمام الحصني (ت: ٨٢٩هـ)، بعد أن أتاحتها أخيرًا مكتبةُ «جوته»[1]. فهرعت إليها أتصفّحها وأنتظر وقوع عيني على الموطن الذي استشكلتُه قديمًا في طبعة دار المنهاج من الكتاب[2].

وكنت كتبت موضوعًا بتاريخ ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٢م ونشرته في «ملتقى أهل الحديث»؛ بعنوان: «**هل دار المنهاج (جدة) تتلاعب بالنصوص؟**»[3]. وأنا أنقلُها هنا – بعد تصرُّف يسير فيها –؛ ثم أعلّق عليها.

---

[1] جوته (Gotha) اسم مدينة، أما جيته (Goethe) فهو الأديب الألماني المعروف، وهو عَلَمٌ على جامعة بفرانكفروت، ومعهدٍ بمصر. والبعض لا يفرّق بينهما في الكتابة.

[2] أو قل: الموطن المفترَى فيه على الحصني.

[3] ثم فوجئتُ بتغييرهم العنوان إلى: «**هل هذا تحريف في كتاب (كفاية الأخيار) ط المنهاج**»!

نص المقالة

وأنا أتصفح كتاب «كفاية الأخيار» ط المنهاج، ص ١٥٥؛ وجدت ما يلي: «اعلم: أن أوسط الليل أفضل؛ لقوله عليه الصلاة والسلام لما سئل أيُّ الصلاة أفضل بعد المكتوبة؟ فقال: «جوف الليل»، ولأن العبادة فيه أثقل، والغفلة فيه أكثر، والنصف الأخير أفضل من الأول لمن أراد قيام نصفه؛ لقوله تعالى: {وبالأسحار هم يستغفرون}، ولأنه وقت **سؤال** الرب سبحانه وتعالى». اهـ

....

رواه الحاكم وقال : إنه علىٰ شرط مسلم .

وَاعْلَمْ : أن أوسط الليل أفضل ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام لما سئل أيُّ الصلاة أفضل بعد المكتوبة ؟ فقال : « جوف الليل » ، ولأن العبادة فيه أثقل ، والغفلة فيه أكثر ، والنصف الأخير أفضل من الأول لمن أراد قيام نصفه ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ وَبِٱلۡأَسۡحَارِ هُمۡ يَسۡتَغۡفِرُونَ ﴾ ، ولأنه وقت سؤال الرب سبحانه وتعالىٰ[1] ، وأفضل من ذلك كما قاله في « الروضة » : السدس الرابع والخامس ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « أحب الصلاة إلى الله صلاة داوود ، كان ينام نصف الليل ، ويقوم ثلثه ، وينام سدسه » .

ويكره قيام الليل كله ، قاله في « الروضة » ، إذا داوم عليه ؛ لأنه مضر للعين والجسد ، كما جاء في الحديث ، قال المحب الطبري : فإن لم يجد بذلك مشقة . . استحب ، لا سيما للمتلذذ بمناجاة الله تعالىٰ ، فإن وجد بذلك مشقة ومحذوراً . . كره ، وإلا . . لم يكره ، ورفقه بنفسه أولىٰ ، وترك قيام الليل مكروه لمن اعتاده ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاصي : « يا عبد الله ؛ لا تكن مثل فلان ؛ كان يقوم الليل ثم تركه » رواه الشيخان ، والله أعلم .

ومن السنن : صلاة الضحىٰ ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ يُسَبِّحۡنَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِشۡرَاقِ ﴾ ، قال ابن عباس رضي الله عنهما : (الإشراق : صلاة الضحىٰ) ، وفي « الصحيحين » عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : (أوصاني خليلي بثلاث : صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضحىٰ ، وأن أوتر قبل أن أنام) ، زاد البخاري : (لا أدعهن) .

ثم أقل الضحىٰ : ركعتان ، **وأما أكثرها** . . فالذي ذكره الرافعي في « المحرر » و« الشرح الصغير » ونقله في « الشرح الكبير » عن الروياني وأقره : أنها اثنتا عشرة ركعة ، واحتج له بقوله صلى الله عليه وسلم لأبي ذر : « إن صليت الضحىٰ ثنتي عشرة ركعة . . بنى الله لك بيتاً في الجنة » رواه البيهقي وضعفه .

وقال النووي في « شرح المهذب » : أكثرها ثمان ركعات ، قاله الأكثرون ، ورواه الشيخان من حديث أم هانىء ، وذكر مثله في « التحقيق »[2] .

قال الرافعي : ووقتها من حين ترتفع الشمس ـ أي : قدر رمح ـ إلى الاستواء ، وتبعه النووي علىٰ ذلك في « شرح المهذب » ، وكذا ابن الرفعة ، لـٰكن قال النووي في « الروضة » : الذي قاله

---

(١) في غير (نسخة المؤلف) : (وقت نزول الرَّب) .

(٢) أكثرها علىٰ ما في « الروضة » و« المنهاج » اثنتا عشرة ركعة ، وهو الذي اعتمده ابن حجر وشيخ الإسلام ، خلافاً لما في « المجموع » و« التحقيق » عن الأكثرين أن أكثرها ثمان . انظر « موهبة ذي الفضل » (٢/ ٤٧١) .

١٥٥

فتعجبت من «سؤال»!

فإذ بهم يعلقون في الهامش: (١) **في غير (نسخة المؤلف)**: (وقت نزول الرب).

فنظرت في المخطوطات التي اعتمدوا عليها؛ فإذا بها كالآتي:

وَصْفُ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ

اعتمدنا في إخراج هـٰذا الكتاب المبارك علىٰ ثماني نسخ خطية :

الأولىٰ : وهي الأصل ؛ لأنها نسخة بخط المؤلف رحمه الله تعالىٰ ، كان الفراغ من تحريرها يوم الجمعة ، في العشر الأول من شهر ربيع الأول ، سنة (٨٠٨هـ) ، عدد أوراقها (١٩٧) ورقة ، متوسط عدد أسطر الورقة (٢١) سطراً ، متوسط عدد كلمات السطر الواحد (١١) كلمة ، لـٰكن فيها نقص في بعض أوراقها ، خطها نسخي .

ورمزنا لها بـ(أ) .

الثانية : وهي نسخة المكتبة الوطنية بباريس ، ذات الرقم (٦٤٨٦) ، وهي نسخة كاملة ، تقع في (٢٧٩) ورقة ، متوسط عدد أسطر الورقة (٢٥) سطراً ، متوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٢) كلمة ، ناسخها محمد بن عبد الله بن الصوفي ، فرغ من نسخها في الخامس عشر من شهر ذي القعدة ، سنة (٨١٥هـ) ، خطها نسخي مقروء .

ورمزنا لها بـ(ب) .

الثالثة : وهي نسخة مكتبة تشستربتي بإيرلندا ، ذات الرقم (٣١٩٤) ، وهي نسخة كاملة ، تقع في (٢٥٢) ورقة ، متوسط عدد أسطر الورقة (٢٥) سطراً ، متوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٣) كلمة ، ناسخها محمد بن محمد بن علي القادري ، فرغ من نسخها في الرابع من شهر محرم ، سنة (٨٣٩هـ) ، خطها نسخي ، **وهـٰذه النسخة مقابلة ومصححة علىٰ نسخة المؤلف** .

ورمزنا لها بـ(ج) .

الرابعة : وهي نسخة مصورة لدىٰ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قسم المخطوطات ، ذات الرقم (٣٨٨٧) ، وهي نسخة فيها نقص في بعض المواضع ، تقع في (١٢٢) ورقة ، متوسط عدد أسطر الورقة (٢٧) سطراً، متوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٤) كلمة، ناسخها عبد القادر ابن صدقة العكبراني ، فرغ من نسخها في ثالث شهر صفر ، سنة (٨٥٢هـ) ، خطها نسخي.

ورمزنا لها بـ(د) .

الخامسة : وهي نسخة المكتبة الأزهرية ، ذات الرقم (٢٧٣٢) ، وهي نسخة كاملة ، تقع في (٢٧١) ورقة ، متوسط عدد أسطر الورقة (٢٧) سطراً ، متوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٤) كلمة ، ناسخها سالم سلمان الحوراني ، فرغ من نسخها في السابع والعشرين من شهر ذي الحجة ، سنة (٨٥٣هـ) ، خطها نسخي .

ورمزنا لها بـ(هـ) .

٤٥

السادسة : وهي نسخة المكتبة الأزهرية ، ذات الرقم (٥٦١١) ، وهي نسخة كاملة ، تقع في (٢١٠) أوراق ، متوسط عدد أسطر الورقة (٣١) سطراً ، متوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٥) كلمة ، ناسخها محمد بن عبد الله بن محمد الشهير بابن الزيتوني ، فرغ من نسخها في السابع عشر من شهر ذي القعدة ، سنة (٨٥٤هـ) ، خطها نسخي .

ورمزنا لها بـ(و) .

السابعة : وهي نسخة المكتبة الأزهرية ، ذات الرقم (٢٨٩٦) ، وهي نسخة كاملة ، تقع في (٢٧٢) ورقة ، متوسط عدد أسطر الورقة (٢٥) سطراً ، متوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٦) كلمة ، لا يعرف ناسخها ولا تاريخ نسخها ، خطها نسخي .

ورمزنا لها بـ(ز) .

الثامنة : وهي نسخة المكتبة الأزهرية ، ذات الرقم (٧١٩) ، وهي نسخة فيها نقص بضع ورقات من أولها ، تقع في (٢١٢) ورقة ، متوسط عدد أسطر الورقة (٢٥) سطراً ، متوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٦) كلمة ، ناسخها أبو بكر بن موسى بن حسن بن علي الطيبي الضبع ، فرغ من نسخها في الثالث من شهر شوال ، سنة (١٠٠٢هـ) ، خطها نسخي ، وهـٰذه النسخة عليها حواشٍ كثيرةٌ ومفيدة .

ورمزنا لها بـ(ح) .

- نسخة الشيخ العلامة عبد الرحمـٰن رشيد الخطيب رحمه الله تعالىٰ : هي نسخة مطبوعة في المطبعة المنيرية بمصر ، سنة (١٣٤٧هـ) في هامشها تعليقات الشيخ وتصويباته ، وربما صوَّب الكلمة في صلب الكتاب بزيادة حرف أو نحو ذلك ، وكثيراً ما يضبط الكلمات المشكلة بالحركات ، وقد أثبت في هامشها فروق وحواشي النسخ الخطية التي قابل عليها ، وكثيراً ما يشير إلى الحذف في صلب الكتاب بالضرب على الكلمات المراد حذفها ، وجاء في أولها بخط الشيخ عبد الرحمـٰن : قد شرعت بقراءته علىٰ سيدي الأستاذ الشيخ أحمد الجوبري أطال الله حياته يوم الأحد (١٢) شوال (١٣٤٩هـ) وانتهيت من قراءته (٢٢) شوال (١٣٥٠هـ) ، ولكن مضت مدة ولم نقرأ بسبب رمضان والأعياد .

- نسخة شيخنا العلامة محمد هاشم المجذوب حفظه الله تعالىٰ : هي نسخة مطبوعة في المطبعة المنيرية بمصر ، سنة (١٣٤٧هـ) ، قرأها الشيخ محمد هاشم حفظه الله تعالىٰ علىٰ شيخه العلامة محمد صالح العقاد شيخ الشافعية في البلاد الشامية في زمانه رحمه الله تعالىٰ ، وفي هامش هذه النسخة تعليقات وتصويبات وفروق نسخ خطية .

- نسخة أخرى لشيخنا العلامة محمد هاشم المجذوب حفظه الله تعالىٰ : هي نسخة مطبوعة في مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، سنة (١٣٥٠هـ) ، في هامشها بعض التعليقات لشيخنا حفظه الله تعالى .

٤٦

أي إنهم اعتمدوا على «ثماني نُسخ خطية»:

- نسخة (**بخط المؤلف**)؛ وهي الأولى.
- ونسخة **منسوخة في حياة المؤلف**؛ وهي الثانية.
- ونسخة **مقابلة ومصححة على نسخة المؤلف**؛ وهي الثالثة.

فرجعت لطبعة أخرى وهي طبعة دار السلام (القاهرة)؛ فإذا النص فيه كالآتي:

أفضل من الأول ، لمن أراد قيام نصفه ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [الذاريات : ١٨] ؛ ولأنه وقت نزول الرب [ﷻ] ، وهو نزول قدرة ، لا حلول ولا تجسيم : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١]] [1] وأفضل من ذلك ، كما قال في الروضة السدس الرابع والخامس ؛ لقوله ﷺ : « **أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ** » [2] ويكره قيام الليل كله ، قاله في الروضة [3] ، إذا داوم عليه ؛ لأنه مضرٌّ للعين والجسد كما جاء في الحديث ، قال المحب الطبري : فإن لم يجد بذلك مشقة استحب لاسيما للمتلذذ بمناجاة الله تعالى ، فإن وجد بذلك مشقة ومحذورًا كره ، وإلا لم يكره ، ورفقه بنفسه أولى ، وترك قيام الليل مكروه لمن اعتاده ؛ لقوله ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص : « **يَا عَبْدَ اللَّهِ ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ ثُمَّ تَرَكَهُ** » رواه الشيخان [4] ، والله أعلم .

ومن السنن صلاة الضحى ، قال الله تعالى : ﴿ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ﴾ [ص : ١٨] قال ابن عباس ﵄ : الإشراق : صلاة الضحى ، وفي الصحيحين : عن أبي هريرة ﵁ قال : « أَوصَانِي خَلِيلِي بِثَلَاثٍ : صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَرَكْعَتَيِ الضُّحَى وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ » [5] زاد البخاري : « لَا أَدَعُهُنَّ » ، ثم أقل الضحى ركعتان : وأما أكثرها فالذي ذكره الرافعي في المحرر والشرح الصغير ، ونقله في الشرح الكبير عن الروياني وأقره : أنها اثنتا عشرة ركعة ، واحتج له بقوله ﷺ لأبي ذرٍّ ﵁ : « **إِنْ صَلَّيْتَ الضُّحَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ** » رواه البيهقي وضعفه [6] ، وقال النووي في شرح المهذب : أكثرها ثمانِ ركعات ، قاله الأكثرون [7] ، ورواه الشيخان من حديث أم هانيء [8] وذكر مثله في التحقيق . قال الرافعي : ووقتها من حين ترتفع الشمس أي قدر رمح إلى الاستواء ، وتبعه

فرجعت للمخطوطات التي اعتمدوا عليها؛ فإذا بها كالآتي:

وصف المخطوط ٢٣

وصف المخطوط

هذه النسخة الخطية موجودة بدار الكتب والوثائق القومية تحت رقم (١٠٨ فقه شافعي طلعت)، ميكروفيلم رقم (٥٦٥٥ ، ٣٥٧٢)، وهي نسخة واضحة إلا في بعض الصفحات ، كُتِبَتْ بخط نسخي واضح ، وعليها صك بيع (تمليك) في الصفحة الأولى بعد صفحة الغلاف ، وتاريخ الفراغ من نسخها : صبيحة الثلاثاء من عشرين صفر المبارك سنة إحدى وعشرين وثمانمائة (٨٢١هـ).

وهي تقع في مجلدين :

المجلد الأول وصفه كالآتي :

١ - مقاس الصفحة (٢١,٥ × ١٥,٥).

٢ - مسطرتها (١٧) سبعة عشر سطرًا .

٣ - متوسط عدد الكلمات في السطر الواحد (١١) إحدى عشرة كلمة .

٤ - على الصحيفة الأولى منه : **كفاية الأخيار في حَلِّ غاية الاختصار ج١** ، وخاتم وقف الكتاب الذي أثبتُّ نقشه في بداية تحقيق الكتاب (ص ٣١).

المجلد الثاني وصفه كالآتي :

١ - مقاس الصفحة (٢١,٥ × ١٥,٥).

٢ - مسطرتها (٢١) واحد وعشرون سطرًا .

٣ - متوسط عدد الكلمات في السطر الواحد (١٩) تسع عشرة كلمة .

٤ - على الصحيفة الأولى منه : **كفاية الأخيار في حَلِّ غاية الاختصار ج٢** ، ونفس الخاتم الذي سبقت الإشارة إليه .

وتتميز هذه النسخة بالآتي :

١ - أنها أُخِذَتْ عن نسخةٍ نُسِخَتْ في حياة المؤلف ؛ حيث أشار صاحبها (محمد بن الحسن بن إبراهيم بن عبد المجيد) أنه فرغ منها صبيحة الثلاثاء من عشرين صفر المبارك سنة إحدى وعشرين وثمانمائة (٨٢١ هـ)، وكانت وفاة المؤلف (الحصني) سنة تسع وعشرين وثمانمائة (٨٢٩ هـ).

٢ - أنها قوبلت على نسخة صحيحة قوبلت بأصله ، كما أشار ناسخها إلى ذلك في اللوحة (٣٢/١)، (٤٢/١)، (٥٢/١) .... إلخ كل عشر لوحات يشير إلى ذلك ، ويبدأ الصفحة اليسرى - برقم هذه العشر - في الحاشية بقوله : رابع شرح الغاية ، خامس شرح

ومميزات النسخة كما هو واضح:

- **منسوخة في حياة المؤلف.**
- **قوبلت على نسخة صحيحة قوبلت (بأصله).**

فهل يعقل، أن النُّسخ المنسوخة في حياة المؤلف، والنُّسخ المنقولة من (نسخة المؤلف)= تصرّف نُسّاخها في النص، على غير ما أراد المؤلف؟!!

لكن هناك أمر عجيب مريب؛ قد لا يصدر إلا عن صاحب هوى!

لو رجعنا لوصف النُّسخ المعتمَد عليها في ط (المنهاج)، وجدنا أنهم لم يذكروا مكان هذه المخطوطة!!

في أي مكان اكتشفوها؟ أَوَجدوها في مكتبة خاصة؟! أوجدوها في مكتبة عامة؟!!

إلا أن الدكتور/ محمد عبد الرحمن شميلة الأهدل، قال عنها صـ ١٠: «مركونة في زاوية بعيدة من الأرض في مكتبةٍ بألمانيا».

وقالوا هم، صـ ١٣: «وأين عثر عليها؟ لقد وجدناها في مكتبة في إحدى القرى في ألمانيا(!)».

ما اسم هذه المكتبة؟! أين مكان تلك (الزاوية!!) تحديدًا في ألمانيا؟!! لا ندري!

ثم من أدرانا أنها - في الأساس - بخط المؤلف؟!

هل نُصّ على ذلك في بداية المخطوط؟!

هل نُصّ على ذلك في نهاية المخطوط؟!!

تمت

ثم بدء أحد موظفيهم بالرد عليّ ولكن في إحدى مجموعات الواتساب، ومع الأسف لم تكن الردود ذات صلة بما ورد في كلامي!

ثم تبرّع - أو أُمر! - أحدُ غِلمانهم بالرد عليّ تجهيلًا وسبًّا[٤]! وحوّل الأمر إلى نزاع بين أهل السنة «السلفيين» وبين الأشاعرة؛ وأن مخالفتي لمنهج الدار الأشعريِّ هو ما حملني على هذا الاعتراض!

ولا أدري أين ورد مثل هذا في كلامي ؟! ثم هل تُنكر الأشاعرةُ صفةَ النزول حتى أتنازع معهم فيها؟!

كان من المتوقّع - أو المفترض! - أن تُظهر الدارُ النسخةَ تُدافع بها عن نفسها وتبيُّن حقيقة الأمر؛ ولكن لما طُلب منهم إظهار المخطوطة (أو اللوحة)، تحججوا بأنهم لا يستطيعون ذكر مكان النسخة، وأنهم صوروها من (ألمانيا) على ورق، والورق في سوريا!

وسأصدقهم في أنهم صوروها على ورق! ولكن **هل من العسير في سنة ٢٠١٢م - وإلى وقتنا هذا - تصوير اللوحة بالموبايل أو سحبها بالاسكانر؟!** ولكن كذا قالوا!

ثم ألستَ ترى معي أن إعادة ذِكر هذه المخطوطة من المقدِّم (صـ ١٠)، ومن فريق العمل (صـ ١٣)؛ ثم التأكيد على عدم ذِكر مكانها (في المرتين)= يحمل في طياته شيئا[٥]؟!

---

[٤] مع أننا قبل يومين فقط كنا على وِفاق وتواصل! يا إلهي!

[٥] كاد المريب أن يقول خذوني!

ثم شاء الله أن تَظهر النسخةُ قبل عدة أيام (في شهر يوليو ٢٠٢٠م)، بعدما قامت بإتاحتها مكتبةُ «جوته»؛ فهرعت إليها أتصفّحها وانتقلت مباشرة إلى الموضع المتنازع عليه، فغمر بردُ اليقين قلبي.

ثم فوجئت بكلامٍ (جديد) لأحد موظفيهم قاله في مجموعة واتساب، بعد ظهور النسخة؛ قال: «**هذه النسخة التي كتب عنها بلال الخليلي وقال كلاما لا زمام له ولا خطام. همز ولمز في دار المنهاج وهو لا يملك أي دليل. ثم ها قد ظهرت المخطوطة التي اعتمدتها المنهاج فماذا يقول بعد ذلك. هذه المسألة التي شغَّب فيها الخليلي غفر الله له، واتهمنا بالخيانة والتحريف لنوافق عقيدتنا الأشعرية. هذا خط الحصني وفيه كما أثبتنا ، وأشرنا لمخالفتها للنسخ السبع في الهامش. الذي يظهر أن هذه مسودة بخط الحصني لكثرة الكشط والضرب فيها .**

وقد بلغنا أن نسخة أخرى بخط الحصني في البصرة على ما أظن لم نستطع الوصول إليها.

فيحتمل أن هذه النسخة قرأت عليه فضبب وكشط وبدل بعض ألفاظها.

ويحتمل أن تكون قد قوبلت هذه على أخرى مبيضة فمن ثم جاء التصحيح والتضبيب».

كذا قال (الموظف)، أو هكذا أملى عليه تحصيلُه المعرفي، أو هكذا أُملِي عليه[٦]!

وهو كلام ينضح جهلًا ومغالطة وتعمية. وأجدني أستحضر هنا قول قاضي زَبِيد: «**اسْتُرْ داءَ بَلَهِكَ واكْتُمْه، ولُم نَفْسَكَ ولا تَلُمْه**»[٧].

فـ(الموظف) قال هنا (في مجموعة الواتساب!) كلامًا وَصَفَ به النسخة= كان محله مبحث «وصف النسخ الخطية» صـ ٤٥ من طبعتهم، وليس هنا؛ قال: «**مسودة بخط الحصني لكثرة الكشط والضرب**»، «**فيحتمل أن هذه النسخة قرأت عليه فضبب وكشط وبدل بعض ألفاظها.**

ويحتمل أن تكون قد قوبلت هذه على أخرى مبيضة فمن ثم جاء التصحيح والتضبيب».

هل يصحّ لباحث مسّ العلمَ مسًّا أن يُهمل إيراد هذا الكلام في وصف أعظم نسخة – حتى الآن – من «كفاية الأخيار»؛ أي: نسخة المؤلف؟! والله

---

[٦] كذا قال (الموظف) الآن. وقد جمعني مجلس مع بعض الأصدقاء (م. ش) من شهرين تقريبا، فكان مما قال: «ذهبت مرة اشتري كُتبًا من دار المنهاج في معرض القاهرة إبّان إثارة المشكلة، وجرى ذِكرك وذِكر ما انتقدتَه عليهم، فقالوا لي: هل تعرف بلال الخليلي؟ قال: نعم [ولم أكن أعرفه أنا آنذاك]، فقالوا: نريد أن نجلس معه».

وجرى مثل هذا أيضًا مع شخص آخر (ع. ج) في معرض القاهرة عام ٢٠١٥ تقريبًا.

[٧] وقد كان يغنينا عن كل هذا أن تُظهِر الدار تلك اللوحة، ولكن كل شيء عنده بمقدار، سبحانه!

لقد وجدنا محققين يصفون نسخة المؤلف في أربع صفحات! ويذكرون كل شاردة وواردة!

ثم هل يصحّ لباحث مسَّ العلم مسًّا أن يقول هذا الكلام المضطرب؟!

وليكون الكلام متصلًا، هذا الموضع المتنازع عليه، في النسخة الألمانية:

ويظهر لك الموطن المتنازع عليه وقد (**عُدّل**) بخطَ (**مغاير**) ولون حِبرٍ (**مغاير**) لخط النسخة؛ بل ومغايرٍ (**لكلّ**) لون حِبر آخرَ عُدّل به في النسخة، و(**لكل**) لون حِبرٍ كُتب به في الهامش.

إذن قد أُعمل في هذه النسخة أكثر من خطٍّ للتعديل والزيادة والشطب والضرب. وقد راجعتُ أكثر النسخة لم أجد لهذا الخطّ أخًا[٨]!

---

(٨) وكم وجدنا من تغيير النُّسّاخ «المنحرفين» في النُّسخ ليوافق مذهبهم؛ كمن نفى توسُّل المؤلِّف بالنبي أو أثبته.

فخطُّ مَن هذا؟! لا ندري، يحتمل أن يكون خط المؤلف (كما يدعي الموظف)، ويحتمل أن يكون خط ناسخٍ متعصّب (**محرِّف**)، ويحتمل أن يكون خط متملّكٍ متعصّب (**محرِّف**)، ويحتمل...

ولكن نستطيع من خلال القرائن أن نركن إلى رأي منضبط؛ وذلك بالنظر في النسخة وفحصها، وحصر الخطوط المعدَّل بها ومقارنة بعضها ببعض؛ مع (قليل) من إعمال الفكر المؤيَّد بمعرفة علمية.

أما الاحتمال الأول الذي قاله (الموظف): «**أن هذه النسخة قرأت عليه فضبب وكشط وبدل بعض ألفاظها**»، فباطلٌ من عدة وجوه.

فالنسخة كما قالوا صـ ٤٥ منسوخة **سنة ٨٠٨هـ**، والحصني متوفى **سنة ٨٢٥هـ**؛ إذن فالتعديل في النسخة وقع حتمًا **قبل ٨٢٥هـ** أو فيها، **فكيف إذن وقع في النسخة الثالثة التي اعتمدوها - المنسوخة سنة ٨٣٩هـ -: «نزول»؟!!** ولماذا وجدنا **كلَّ** ما عدَّله المؤلِّف أو أضافه موجودًا في **كلّ** النُّسخ المنقولة عن خطه - أو هذه تحديدًا - إلا هذا التعديل؟!!!

ثم هل رأيتم يا أُولي الألباب مؤلِّفًا يُبرِز مسودةَ كتابِهِ - قبل إتمامه وتبييضه - لتُنسخ وتسير في الآفاق ويَخرج مِن رَحِمها نُسَخ لا حصر لها؟! أين هذا في مخطوطات الدنيا!

وقد يعترضوا بالاحتمال الثاني الذي قاله (موظف) دار المنهاج: **أن تكون قد قوبلت هذه على أخرى مبيضة فمن ثم جاء التصحيح والتضبيب.**

وهذا أيضًا باطل؛ فهل ذُكر في ترجمة الحصني أنه أَخرج الكتاب مسوَّدةً ومبيَّضةً؟ ثم أين هذه النسخة المبيَّضة؟! ولِم لَم يَنسخ عنها النُّسّاخ أو تُتداول بين أيدي الطلبة؟!! **أكلُّ** نُسَخ الكتابِ نُسِخت من مسوَّدة المؤلف، ولا يوجد نسخة منسوخة من مبيَّضته؟!! ثم أكلُّ النُّسخ المنقولة من مسوَّدة المؤلف (المبيَّضة) نُقلِ فيها كلّ ما صححه أو أضافه أو صححه... إلا هذا التصحيح **تحديدًا**؟! كلّ هذا إذا سلّمنا أن هذا التعديل **تحديدًا** بخطّ المؤلف، ولا نسلّم، وأنَّى لهم أن يثبتوا هذا!

وهنا أمر آخر متعلّق بصنعة التحقيق؛ يكون التقصيرُ فيه جهلًا، وتعميتُه انحرافًا وتحريفًا؛ وهو أن صنعة التحقيق في مثل هذه المواضع تقضي بمذهبين:

الأول: أن يوضع في النص – وهو موطن المقطوع بصحته – ما أجمعتْ عليه النُّسخ (لا سيما إذا كانت منقولة عن نسخة المؤلف!)، ويشار في الهامش إلى غير ذلك ولو كان في مسوَّدة المؤلف. أي: يُركن إلى الثابت المُجمَع عليه، المقطوع بصحته إلى المؤلف؛ ويشار في الحاشية إلى المظنون المشكوك في صحته أو المحتمل.

الثاني – وهو ما جنحوا إليه لا عن صنعةٍ! –: أن يُثبت في النص ما في المسوَّدة، ويُكتب في الحاشية ما فحواه: «غُيِّرت في نسخة المؤلف **بخطٍّ مغاير** إلى كذا، **خلافًا لسائر النُّسخ**». فهذا ما كان ينبغي أن يقال أو قريبًا منه؛

لِنعلم أن نسخة المؤلف قد عُدّلت، أو أنها مسودته، أو أن المؤلف كان يقول كذا ثم عَدَل عنه...

وهذا هو المنهج الصحيح المنضبط، المتوافق مع ما هو مقرَّر في كل الصناعات، فضلًا عن صنعة التحقيق= وهذا ما صاغه شيخُ المحققين العلامة عبد السلام هارون، حين قال: «**التحقيق نتاج خُلُقي، لا يقوى عليه إلا من وُهب خلّتين شديدتين: الأمانة والصبر، وهما ما هما**»[٩].

أين الأمانة في الأداء؟**!** أين الأمانة في وصف النسخة - فضلًا عن نسخة المؤلف - وصفًا دقيقًا يُبرز قيمتها بين مثيلاتها؟**!** لا أن يدلّسوا ويبتدعوا منهجًا مختلًّا؛ فيوضع في النص - وهو موطن المقطوع بصحته -: «**سؤال**»، على أنها ثابتة بلا شك أو مرية، ويشار في الهامش إلى المُجمَع عليه: «**نزول**»**!**

كيف يُعْدل عن (كلّ) نُسَخ الكتاب، إلى نسخة عُدّلتْ بخطٍّ مغاير قد يكون بخط المؤلف وقد لا يكون؟!

وكتب نزيل القاهرة (القاهرة**!**):

بلال الخليلي

٢٠ ذو الحجة ١٤٤١هـ/ ١٠ أغسطس ٢٠٢٠م

---

(٩) وانظر كيف قدَّم «الأمانة»**!**